الأمم المتحدة

A/77/694

الجمعية العامة

Distr.: General
10 January 2023
Arabic
Original: Spanish

الدورة السابعة والسبعون

البند 40 من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة 3 كانون الثاني/يناير 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للأرجنتين الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، يشرفني أن أحيل إليكم طيه البيانَ الرسمي الصادر عن وزارة الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة لجمهورية الأرجنتين بمناسبة الذكرى السنوية الـ 190 لاستيلاء بريطانيا على جزر مالفيناس، وهي الذكرى التي يتم إحياؤها في 3 كانون الثاني/يناير (انظر المرفق).

وأرجو ممتنةً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند 40 من جدول الأعمال، المتعلق بمسألة جزر مالفيناس.

(توقيع) ماريا ديل كارمن **سكيف**

السفيرة

والممثلة الدائمة

230123 230123 23-00670 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 3 كانون الثاني/يناير 2023 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للأرجنتين الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية]

190 عاماً على الاحتلال غير القانوني لجزر مالفيناس

يمر اليوم 190 عاماً على الاحتلال غير القانوني لجزر مالفيناس. ففي 3 كانون الثاني/يناير 1833، احتلت القوات البريطانية جزر مالفيناس بصورة غير مشروعة وطردت السكان الأرجنتينيين والسلطات الأرجنتينية القائمة هناك بصورة مشروعة واستعاضت عنهم برعايا بريطانيين اتخذوا منذ ذلك الحين تدابير تقييدية لمنع الشعب الأرجنتيني من إعادة التوطين في الجزر. وهذا العمل الذي قامت به المملكة المتحدة باستخدام القوة، والذي كان مخالفا للقانون الدولي ونفذ في أوقات السلم دون أي إشعار أو إعلان مسبق، والذي بلغ ذروته بالاحتلال غير المشروع لجزر مالفيناس، رفضته السلطات الأرجنتينية آنذاك واحتجت عليه على الفور. ومنذ ذلك الحين، ما فتئت جميع حكومات الأرجنتين تعيد تأكيد حقوقها المشروعة غير القابلة للتقادم في السيادة على جزر مالفيناس وساوث جورجيا وساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها.

وقد كانت جزر مالفيناس جزءا من المنطقة الخاضعة لولاية إسبانيا منذ بدء نفاذ الصكوك الدولية الأولى التي وضعت حدود "العالم الجديد" بعد وقت قصير من اكتشاف القارة الأمريكية في عام 1492. وبين عامي 1767 و 1811، استمر تعاقب 32 حاكما إسبانيا على الجزر، وبعد ذلك، في سياق عملية الاستقلال، واصلت الحكومات الوطنية الأولى للمقاطعات المتحدة إدارة جزر مالفيناس وممارسة السيادة على هذه الجزر، التي اعتبرتها جزءا لا يتجزأ من أراضيها الموروثة من إسبانيا عن طريق خلافة الدول وفقا لمبدأ استمرار حيازة واضع اليد لعام 1810.

وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1820، حاز العقيد في البحرية الأرجنتينية ديفيد جويت رسميا جزر مالفيناس باسم المقاطعات المتحدة لريو دي لا بلاتا ورفع العلم الأرجنتيني هناك لأول مرة. وشرعت الحكومة الأرجنتينية أيضا في سن قواعد وإنشاء هياكل قانونية وإدارية لتوطيد الممارسة الكاملة لسيادتها، بما في ذلك تشجيع التجارة وتوطين السكان.

وفي هذا الإطار، أنشأت حكومة مقاطعة بوينس آيرس في 10 حزيران/يونيه 1829 القيادة السياسية والعسكرية لجزر مالفيناس والجزر الملاصقة لكيب هورن.

غير أنه في 3 كانون الثاني/يناير 1833، أوقفت تلك الممارسة الفعلية للسيادة بعمل من أعمال القوة قامت به المملكة المتحدة. ومنذ ذلك الحين، أصبح هناك نزاع على السيادة بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على نحو ما اعترفت به الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 2065 (د-20). وهذا القرار، الذي اتخذ في عام 1965 دون أي صوت معارض، يكرس دعوة المجتمع الدولي إلى الدخول دون تأخير في مفاوضات ثنائية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة لإيجاد حل سلمي للنزاع على السيادة، مع مراعاة مصالح سكان الجزر.

وبالإضافة إلى ذلك، أعاد المجتمع الدولي التأكيد على ضرورة استئناف المفاوضات الثنائية في أقرب وقت ممكن، وهو ما نُص عليه في 10 قرارات للجمعية العامة وأكثر من 40 قرارا للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، إضافة إلى العديد من الإعلانات الصادرة في المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف، من قبيل منظمة الدول الأمريكية، ومجموعة الـ 77 والصين، والسوق الجنوبية المشتركة، ومؤتمر القمة الإيبيري – الأمريكي، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، وبرلمان السوق الجنوبية المشتركة، وبرلمان أمريكا الوسطى، ومنتدى التعاون بين أمريكا الجنوبية وأفريقيا، ومؤتمر قمة البلدان العربية وبلدان أمريكا الجنوبية.

ويتفاقم رفض الجانب البريطاني الامتثال للالتزام بتسوية النزاع سلميا ووضع حد للاستعمار بجميع أشكاله بمواصلة المملكة المتحدة اتخاذ إجراءات أحادية الجانب، بما في ذلك استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وهو ما دأبت الأرجنتين على إدانته.

وتحتفظ المملكة المتحدة أيضا بوجود عسكري غير مبرر وغير متناسب في الجزر وتجري بانتظام مناورات وتدريبات على الرغم من أن الأرجنتين لا تمثل تهديدا للمملكة المتحدة. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الأربعين لاستعادة الديمقراطية في الأرجنتين، وهي الفترة التي سعت خلالها جميع الحكومات إلى التسوية السلمية للنزاعات.

وكجزء من العسكرة البريطانية في جنوب المحيط الأطلسي، حاولت المملكة المتحدة مؤخرا إدخال قوات أمن من أطراف ثالثة إلى الجزر، وهو عمل احتجت عليه الأرجنتين بشدة لأنه يشكل خروجا متعمدا عن النداءات الواردة في القرارات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

وجميع هذه الأعمال الانفرادية البريطانية تتعارض مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 49/31 ودفعت المجتمع الدولي إلى الإعراب عن قلقه منها وإدانته لها.

وعلاوة على ذلك، يتعارض هذا الوجود العسكري البريطاني مع قرار الجمعية العامة 11/41 (منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي) الذي يدعو، ضمن أحكام أخرى، جميع الدول في سائر المناطق، ولا سيما الدول ذات الأهمية العسكرية، إلى أن تحترم تماما منطقة جنوب الأطلسي بوصفها منطقة سلم وتعاون، وبخاصة من خلال تخفيض وجودها العسكري في المنطقة وإزالة هذا الوجود منها في النهاية.

وتلاحظ الأرجنتين بقلق أن سياسات مقيِّدة للهجرة لا تزال تُفرض حتى اليوم، تصرفا في إطار سلطة تقديرية، للحد من إمكانية الإقامة في جزر مالفيناس أو شراء الأراضي فيها أو الالتحاق بعمل أو الشروع في أنشطة تجارية أو مهنية بها، لا سيما لمواطني البر الرئيسي للأرجنتين.

وتم مؤخرا الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإصدار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 9/37، الذي اتخذ في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1982، بعد بضعة أشهر فقط من انتهاء الصراع في جنوب المحيط الأطلسي. ومن خلال ذلك القرار، أقرت الجمعية العامة أن الصراع لم يغير طبيعة النزاع على السيادة، وإذ أشارت إلى القرارين 2065 (د-20) و 3160 (د-28)، طلبت مرة أخرى إلى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أن تستأنفا المفاوضات بغية التوصل في أقرب وقت إلى حلٍ سلمي للنزاع على السيادة فيما يتعلق بمسألة جزر مالفيناس، ورجت من الأمين العام أن يضطلع، على أساس ذلك القرار، بمهمة جديدة للمساعي الحميدة قصد مساعدة الطرفين، وهي مهمة جارية حاليا وترفض المملكة المتحدة التعاون معها.

وبعد 190 عاما من الاستعمار في جزر مالفيناس، يدعو المجتمع الدولي إلى وضع حد لتلك الحالة التي عفا عليها الزمن. لقد حان الوقت لكي تفي المملكة المتحدة بالتزامها الدولي بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ووضع حد للاستعمار بجميع أشكاله. وتؤكد الأرجنتين من جديد أيضاً استعدادها لاستئناف المفاوضات مع المملكة المتحدة وفق النداءات المتكررة للمجتمع الدولي، بنفس الروح البناءة التي أبدتها في السنوات التي أعقبت اتخاذ القرار 2065 (د-20)، وهي الفترة التي أطلق فيها كلا الطرفين آليات التفاوض المنصوص عليها في ذلك القرار. وتكرر طلبها أن يجدد الأمين العام جهوده الرامية إلى إنجاز مهمة المساعي الحميدة، التي عهدت بها إليه الجمعية العامة من خلال قرارات عديدة.

وبعد مرور 190 عاما على الاستيلاء على جزر مالفيناس، تعيد جمهورية الأرجنتين مرة أخرى تأكيد حقوقها المشروعة التي لا تسقط بالتقادم في السيادة على جزر مالفيناس، وساوث جورجيا وساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها. وتمثل استعادة الممارسة الفعلية للسيادة على تلك الأقاليم الجنوبية، وفقا للقانون الدولي وفي ظل احترام أسلوب حياة سكان الجزر، هدفا دائما وثابتا للشعب الأرجنتيني، على نحو ما هو مكرس في أول حكم مؤقت يتضمنه دستور الأرجنتين.

بوينس آيرس، 3 كانون الثاني/يناير 2023